World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 18-22 يونيو/حزيران 2018

التوزيع: عام
التاريخ: 7 يونيو/حزيران 2018
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 6 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2018/6-C/1/Rev.1
مسائل الموارد والمالية والميزانية
للموافقة

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة

مشروع القرار*

بعد أن نظر المجلس في الوثيقة "استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة" (WFP/EB.A/2018/6-C/1)، فإنه يوافق على تخصيص 35 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لحساب الاستجابة العاجلة و20 مليون دولار أمريكي لصندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة وذلك للأغراض الموصوفة في الوثيقة.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد S. O'Brien
مدير شعبة الميزانية والبرمجة
ونائب رئيس الشؤون المالية
هاتف: 066513-2682

السيد C. Kaye
مدير
شعبة الشراكات مع الحكومات
هاتف: 066513-2197

مقدمة

1- أُنشئ حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (حساب التسوية) في عام 2002. ويُسجل الحساب الفرق بين إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة **للبرنامج** ونفقات دعم البرامج والإدارة المتكبدة فيه خلال الفترة المالية. ويُمكن استخدام الحساب للأغراض التالية:[1]

أ) تغطية أي فرق بين إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة ونفقات دعم البرامج والإدارة الموافق عليها؛

ب) العمل كاحتياطي لتغطية مخاطر الانخفاضات في إيرادات الدعم غير المباشرة أو عدم كفاية التمويل من ميزانية دعم البرامج والإدارة؛

ج) المبادرات المؤسسية الحاسمة أو صناديق الدعم المواضيعية؛

د) تعزيز احتياطيات **البرنامج.**

2- ويقتضي استخدام رصيد حساب التسوية موافقة المجلس التنفيذي.

3- وقد أظهرت البيانات المالية المراجعة **للبرنامج** في نهاية عام 2017 أن رصيد حساب التسوية يبلغ 256.8 مليون دولار أمريكي. ورغم سحب بعض المبالغ الكبيرة، ازداد الرصيد باطراد في السنوات الأخيرة بسبب المستويات المرتفعة جداً من إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة المستمدة من المساهمات المتلقاة في الوقت الذي ظلت فيه ميزانية دعم البرامج والإدارة عند مستوى متسق مع مستويات المساهمات المتوقعة.

الجدول 1: حركة حساب تسوية دعم البرامج والإدارة خلال عام 2017

البيانات المالية لعام 2017	***مليون دولار أمريكي***
رصيد الحساب في 1 يناير/كانون الثاني 2017	212.4
إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة في عام 2017	401.2
نفقات دعم البرامج والإدارة في عام 2017	328.7
المبادرات المؤسسية الحاسمة	13.5
تحويلات إلى حساب الاستجابة العاجلة	15.0
رصيد الحساب في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017	**256.8**

4- وفي عام 2006، قرر المجلس التنفيذي ربط رصيد حساب التسوية بالاعتمادات السنوية لدعم البرامج والإدارة التي يوافق عليها المجلس. وتحدَّد الرصيد المستهدف بما يعادل أربعة أشهر من نفقات دعم البرامج والإدارة غير المباشرة (عُدِّل في عام 2015 إلى شهرين كحد أدني وخمسة أشهر كهدف) لتغطية الفترة اللازمة للتكيّف مع الانخفاض الطويل الأجل في إيرادات الدعم غير المباشرة وتنفيذ تخفيضات التكاليف المرتبطة بدعم البرامج والإدارة.

5- وتحدد خطة الإدارة **للبرنامج** (2018-2020) موافقات المجلس التنفيذي بشأن استخدام حساب التسوية على النحو التالي:

- تحويل 9 ملايين دولار أمريكي إلى احتياطي حساب الاستجابة العاجلة؛
- تحويل 8 ملايين دولار أمريكي إلى الحساب الخاص لبرنامج رفاه الموظفين؛
- تخصيص 35.6 مليون دولار أمريكي للمبادرات المؤسسية الحاسمة.

[1] WFP/EB.A/2015/6-C/1.

6- واستناداً إلى الرصيد الختامي لحساب التسوية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، والاستخدامات لعام 2018 التي أُقِرّت بالفعل في خطة الإدارة، كان الرصيد المعدّل لحساب التسوية في يناير/كانون الثاني 2018 كما يلي:

الجدول 2: الرصيد المعدّل لحساب التسوية	
	مليون دولار أمريكي
رصيد الحساب في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017	256.8
تحويلات عام 2018 إلى الاحتياطيات والحسابات الخاصة	(17.0)
المبادرات المؤسسية الحاسمة لعام 2018	(35.6)
الرصيد المعدّل لحساب التسوية في 1 يناير/كانون الثاني 2018	**204.2**

7- وتتوقع خطة الإدارة **للبرنامج** (2018-2020) أن إيراداته ستبلغ 5.7 مليار دولار أمريكي في عام 2018، مما يترتب عليه توقع أن تبلغ إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة 242.9 مليون دولار أمريكي. واستناداً إلى أحدث توقّع لإيرادات عام 2018، وهو 6.5 مليار دولار أمريكي، فمن المنتظر أن يبلغ الرصيد الختامي لحساب التسوية 259.8 مليون دولار أمريكي في عام 2018، كما يلي:

الجدول 3: توقعات حساب التسوية لعام 2018	
	مليون دولار أمريكي
رصيد الحساب في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017	256.8
إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة استناداً إلى إيرادات **للبرنامج** قدرها 6.5 مليار دولار أمريكي	391.0
ميزانية دعم البرامج والإدارة المعتمدة لعام 2018	(335.4)
تحويلات عام 2018 إلى الاحتياطيات والحسابات الخاصة	(17.0)
المبادرات المؤسسية الحاسمة لعام 2018	(35.6)
الرصيد الختامي المتوقع في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018	**259.8**

8- ويتجاوز الرصيد الختامي المتوقع البالغ 259.8 مليون دولار أمريكي لعام 2018 الرصيد المستهدف وهو 139.8 مليون دولار أمريكي بمقدار 120 مليون دولار أمريكي. ويمثِّل هذا الفائض فرصة لمزيد من الاستثمارات الاستراتيجية.

الاستخدامات المقترحة لفائض حساب التسوية

9- تقترح الأمانة تخصيص جزء من هذا الفائض للاستخدامات التالية، والتي ستُسهم في تحسين القدرة التشغيلية:

الجدول 4: استخدامات مقترحة لفائض حساب تسوية دعم البرامج والإدارة	
	مليون دولار أمريكي
حساب الاستجابة العاجلة	35
صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة	30
المجموع	**65**

10- وسوف يُسهم تخصيص 35 مليون دولار أمريكي لحساب الاستجابة العاجلة في تحقيق الهدف السنوي البالغ 200 مليون دولار أمريكي، في حين سوف ييسّر توفير 30 مليون دولار أمريكي إضافية لصندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة زيادة المساهمات المقدمة من الحكومات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 2 منها.

حساب الاستجابة العاجلة: 35 مليون دولار أمريكي

11- أُنشئ حساب الاستجابة العاجلة في عام 1991. وهو آلية تمويل مرنة ومتجددة ودوّارة ومتعددة الأطراف متاحة للتصدي لحالات الطوارئ ومنع حدوث نقص حرج في الحالات المنطوية على تهديد للأرواح.[2] ويتيح الحساب **للبرنامج** إمكانية توفير المساعدة الفورية في حالة عدم وجود توقعات للمساهمات في مشروع ما أو مساهمات فعلية فيه.[3] وذلك أمر حاسم الأهمية بالنسبة لتمكين **البرنامج** من الاستجابة على نحو استباقي للمتطلبات الإنسانية الناشئة في الوقت الذي تأخذ فيه عمليات اتخاذ المانحين للقرارات والتفاوض وتأكيد المساهمات مجراها. وبالتالي، يوفّر حساب الاستجابة العاجلة بالفعل شكلاً من الإقراض الداخلي للمشروعات في الحالات المنطوية على تهديد للأرواح عندما يكون **البرنامج** غير قادر على توقّع المساهمات.

12- ومنذ عام 2011، جرى تخصيص 1.17 مليار دولار أمريكي من حساب الاستجابة العاجلة لعمليات **البرنامج** على الصعيد العالمي – أي بمتوسط قدره 167 مليون دولار أمريكي سنويا.

13- ويُمكن تخصيص أموال حساب الاستجابة العاجلة حتى مستوى الأموال الفعلية المتاحة في الحساب إضافة إلى المساهمات المؤكدة التي لم ترد بعد. ولا يستفيد حساب الاستجابة العاجلة من الرفع المالي على النحو المسموح به في إطار آلية الإقراض الداخلي للمشروعات، والتي يعمل احتياطي تشغيلي قدره 95 مليون دولار أمريكي بمقتضاها كشبكة أمان تسمح بما يصل إلى 570 مليون دولار أمريكي من الإقراض الداخلي للمشروعات.

14- وبغية تحقيق أكبر أثر لحساب الاستجابة العاجلة، تقترح الإدارة تحويل 35 مليون دولار أمريكي من حساب التسوية إلى حساب الاستجابة العاجلة من أجل زيادة القدرة على تخصيص أموال هذا الحساب الأخير للبرامج دون الإخلال في الوقت نفسه بسِمَتيه الأساسيتين وهما كونه دوّاراً ومتجددا. وهذا الاقتراح مسموح به تحت عنوان "تعزيز احتياطيات **البرنامج**" حسبما وافق عليه المجلس.

صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة

15- تسمح الفقرة (و) من المادة الثالثة عشرة-4 من اللائحة العامة لحكومات البلدان النامية وحكومات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والجهات المانحة غير التقليدية الأخرى حسبما يحدده المجلس التنفيذي بتقديم مساهمات **للبرنامج** في شكل سلع أو خدمات فقط، شريطة أن يتحمل مانح آخر أو مانحون آخرون التكاليف التشغيلية وتكاليف الدعم بالكامل.

16- ويعمل صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة، الذي أُنشئ في عام 2003، كملاذ أخير لتمويل التكاليف التشغيلية وتكاليف الدعم ذات الصلة بالمساهمات المقدمة في شكل سلع من جهات مانحة ناشئة مؤهلة غير قادرة على توفير أموال لتغطية هذه التكاليف.

17- ويعمل الصندوق، منذ إنشائه، كمرفق مؤسسي رئيسي لدعم شراكات التوأمة وتيسير تعبئة موارد ذات شأن من البلدان الأقل نمواً والمنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط (المحدَّدة على هذا النحو طبقاً لتصنيف لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، وذلك عن طريق مقابلة مساهماتها العينية بأموال نقدية وبالتالي تيسير استرداد التكاليف بالكامل. ويبلغ سقف الإنفاق السنوي لصندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة 4 ملايين دولار أمريكي.

18- وفي الفترة ما بين عامي 2003 و2016، أتاح الصندوق – بأموال إجمالية قدرها 47.5 مليون دولار أمريكي – إمكانية تقديم مساهمات عينية مجموعها 76 مليون دولار أمريكي؛ وهكذا، نجم عن كل دولار أُنفق من خلال الصندوق 1.6 دولار أمريكي إضافي دعماً لثلاثة وثلاثين بلداً تتلقى المساعدة من **البرنامج**.

---

(2) WFP/EB.3/2004/12-A.

(3) WFP/EB.A/2015/6-J/1.

19- وقد يسّر استخدام الصندوق بنجاح توسيع قاعدة المانحين **للبرنامج**، حيث أدّى إلى إشراك 30 حكومة مختلفة وحفز شراكات جديدة بشأن الموارد.

20- وبحلول عام 2016، كان الصندوق قد استُنفد تماماً، مما عرقل فرص تعبئة الموارد وعقد الشراكات مع الحكومات المضيفة لعمليات **البرنامج**.

21- وبالتالي، تطلب الإدارة إلى المجلس التنفيذي الموافقة على إعادة تنشيط الصندوق عن طريق تخصيص من حساب التسوية. وسوف يُستخدم التخصيص على نحو يتماشى مع الأطر المنشأة بموجب خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021) وسياسة الخطط الاستراتيجية القطرية.

22- وتعتزم الإدارة، خلال الدورة العادية الثانية للمجلس في عام 2018، أن تطلب تعديل الفقرة (و) من المادة الثالثة عشرة-4 من اللائحة العامة بحيث يجوز تلقي المساهمات من حكومات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والجهات المانحة غير التقليدية الأخرى نقداً إلى جانب تلقيها طبقاً للأحكام القائمة بشأن المساهمات المقدمة في شكل سلع أو خدمات لمقابلتها بأموال مقدمة من مانحين آخرين.

الأهداف

23- يقتضي تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة والوصول إلى الأشخاص الذين ما زالوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وعددهم 815 مليون شخص، إطلاق إمكانات البلدان الأقل نمواً والمنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط للمساهمة في وضع حدّ للجوع وسوء التغذية.

24- ويُمكن استخدام صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة كأداة مؤسسية لتعبئة الموارد التكميلية وفي الوقت نفسه تعزيز أهداف التنمية المستدامة الرئيسية المتعلقة بالقيادة الوطنية وبناء القدرات في البلدان المتلقية. وسوف يُستخدم الصندوق بعد إعادة تنشيطه لتعزيز الأهداف المحدَّدة التالية:

أ) زيادة حجم الموارد المتاحة لتلبية احتياجات المستفيدين وتنفيذ برنامج عمل **البرنامج** إلى الحدّ الأقصى من خلال تعبئة أموال وسلع وخدمات تكميلية لا تُتاح على نحو آخر؛

ب) تعزيز المِلكية الوطنية والقيادة على المستوى القطري عن طريق توفير حوافز لتعبئة الموارد الداخلية من أجل تلبية احتياجات البرامج التي يدعمها **البرنامج**؛

ج) دعم الحكومات الوطنية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عبر تعزيز التعاون التقني ومبادرات تعزيز القدرات، وتيسير نشر الخبراء في البلدان النامية والوصول إلى الخبرة والتكنولوجيا من خلال طرق تنفيذ مبتكرة.

معايير التخصيص

25- سوف يستمر استخدام صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة كأداة استراتيجية متاحة للبلدان المؤهلة دعماً للأهداف الموصوفة أعلاه. ويتمثَّل الهدف الرئيسي للصندوق في توفير حوافز للبلدان على المساهمة بالأموال والسلع والخبرة في العمليات المنطوية على إمكانات كبيرة وفي الوقت نفسه ضمان تحقيقها أكبر أثر على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

26- وفي هذا الصدد، سوف تُخَصَّص أموال من الصندوق لمقابلة المساهمات المقدمة في شكل أموال أو سلع أو خدمات أو خبرة والواقعة في إحدى الفئتين التاليتين:

أ) المساهمات المقدمة من بلدان مضيفة إلى عمليات **البرنامج** داخل البلدان ذاتها؛

ب) المساهمات المقدمة من بلدان نامية مصنَّفة طبقاً للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باعتبارها من البلدان الأقل نمواً والمنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط إلى عمليات **البرنامج** في بلدان مختلفة.

27- وسوف تكون المخصصات محدودة بمبلغ مليون دولار أمريكي في أي سنة تقويمية للبلد الواحد، بينما يكون إجمالي المخصصات محدوداً بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي لكل سنة تقويمية. وسوف يكون الهدف هو تخصيص 60 في المائة على الأقل من أموال صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة للفئة الأولى، بما يضمن مساهمة **البرنامج** على نحو يُعتد به في المبدأ الرئيسي الذي تنطوي عليه أهداف التنمية المستدامة والمتمثل في المِلكية الوطنية وتعبئة الموارد الداخلية.

الاستنتاج

28- سوف يستخدم **البرنامج** صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة المُعاد تنشيطه على نحو استراتيجي من أجل تيسير زيادة المساهمات المقدمة من الحكومات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 2 منها. وسوف يُسهم الصندوق على وجه الخصوص في حفز شراكات جديدة بشأن الموارد مع الحكومات الوطنية، عن طريق السماح بمساهمات لا تُتاح على نحو آخر لخطط البلدان بشأن تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. ويتوقع **البرنامج** أن تؤدي النتائج الناجحة والموارد المستمدة من الحكومات المضيفة الوطنية إلى تشجع مزيد من البلدان على الانضمام إلى هذه المبادرة وزيادة المساهمات المقدمة من المشاركين الحاليين. وبالتالي، سوف يدعم الصندوق أيضاً الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة عن طريق توفير حوافز على استخدام الموارد الداخلية لتحقيق هذه الأهداف وتوسيع نطاق المانحين الخارجيين، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الملحق الأول

الاستخدامات المُمكنة الأخرى لرصيد حساب التسوية

1- سوف تؤدي الاقتراحات الواردة أعلاه، في حالة الموافقة عليها، إلى السحب من حساب التسوية على النحو التالي:

	مليون دولار أمريكي
الرصيد الختامي المتوقع لحساب التسوية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018	259.8
تحويل إلى حساب الاستجابة العاجلة	(35.0)
تحويل إلى صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة	(30.0)
فائض حساب التسوية	**194.8**

2- وبالنظر إلى وجود أموال فائضة في حساب تسوية دعم البرامج والإدارة حتى بعد تنفيذ الاقتراحات الواردة في هذه الوثيقة، قد تنظر الأمانة في طرح اقتراحات إضافية لاستخدام الرصيد، واضعة في اعتبارها رصيد حساب تسوية دعم البرامج والإدارة الذي اتُفق على المحافظة عليه، بما يكافئ خمسة أشهر من نفقات دعم البرامج والإدارة غير المباشرة. ويرد اقتراحان من هذا القبيل في الفقرات التالية.

صندوق البرنامج الاستثماري لعام 2030

3- في سياق تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة، من الضروري أن يواصل **البرنامج** ضمان قدرة كافية تواكب جهوده الرامية إلى دعم خطة عام 2030 والهدفين 2 و17 من أهداف التنمية المستدامة والتصدي للجوع ودعم الشراكات المعزَّزة. وقد أظهرت مراجعة داخلية جرت مؤخراً للتنفيذ التجريبي لخارطة الطريق المتكاملة، ضمن جملة أمور، أن بعض المكاتب القطرية اعتمد نهوجاً لا ترقى إلى المستوى الأمثل في تنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية وأن هناك حاجة إلى تمويل أوّلي لدعم تصميم الأدوار والأنشطة وتنفيذها بفاعلية طبقاً للخطط الاستراتيجية القطرية. والمكاتب القطرية منخرطة بالفعل في عملية تهدف إلى تغيير طريقة عملها، وهو ما ينطوي على مجالات عمل جديدة لم يسبق **للبرنامج** الاضطلاع بها؛ وإجراء تغييرات في حجم الحوافظ التشغيلية ونوعها؛ وتخطيط استراتيجيات خروج للأنشطة المقرر تسليمها لأصحاب مصلحة آخرين مثل الحكومات.

4- ويتسم إنشاء مصدر تمويل مكرّس لعمليات الانتقال في إطار عملية التخطيط الاستراتيجي القطري بأهمية كبيرة لتعزيز قدرة **البرنامج** على إعادة تشكيل طرق عمله عن طريق توفير القدرة على ضمان التنفيذ الكامل للخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة. ومن شأن وجود صندوق للانتقال أن يساعد على رأب الصدع بين طرق العمل السابقة والجديدة وأن يضمن أن **البرنامج** قادر على أن يعيد تموضع أنشطته وتفعيلها استناداً إلى استعراضات استراتيجية وطنية شاملة للجوع، بما في ذلك من خلال نشر الدعم بفاعلية وكفاءة خلال جميع مراحل عملية التخطيط الاستراتيجي القطري. ولن يكون الغرض من وجود صندوق مكرس أن يتداخل مع آليات تمويل قائمة أخرى، وإنما بالأحرى أن يدعم عملية الانتقال في إطار الخطط الاستراتيجية القطرية في البلدان التي تستوفي معايير دنيا للانتقال (على سبيل المثال، الانتقال إلى أدوار وأنشطة مهمّة جديدة، بما في ذلك تقوية القدرات على نحو معزَّز، ومعالجة الثغرات القصيرة الأجل في المواهب والمهارات، وإقامة الشراكات، وما إلى ذلك). وسوف يغطي الصندوق فترة سنتين تقويميتين كحدّ أقصى، ولن تأخذ إدارة **البرنامج** في الحسبان سوى طلب واحد فقط لتمويل الانتقال خلال دورة الخطة الاستراتيجية القطرية في بلد ما.

جمع الأموال من القطاع الخاص

5- في معرض وضع **البرنامج** استراتيجية جديدة لإقامة الشراكات مع القطاع الخاص وجمع الأموال منه، يتمثل هدف رئيسي في جعل أنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص ذاتية التمويل على المدى المتوسط إلى الطويل. ويقضي النهج العام لتحقيق ذلك بأن يولِّد **البرنامج**، في إطار حافظة من تدفقات الدخل (من المؤسسات والشركات والأفراد)، ما يكفي من الدخل غير المقيد مع مرور الوقت لاستثمار جزء منه في توسيع عملية جمع الأموال وبالتالي زيادة الدخل في المستقبل. وهذا نهج معياري تستخدمه وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تسعى إلى جمع الأموال من القطاع الخاص، وكذلك المنظمات غير الحكومية. وعلى الرغم من أن الدخل غير المقيد يُمكن أن يأتي من مانحين من جميع الأنواع، فمن الأرجح كثيراً أن يتولّد من خلال التبرعات الفردية، وخاصة التبرعات الشهرية، وبالتالي فإن وجود حافظة من تدفقات الدخل تشمل عنصراً كبيراً من التبرعات الفردية أمر حاسم الأهمية لنجاح هذا النهج.

6- ولا يُمكن للتبرعات الفردية أن تزيد دون استثمار، وبالتالي يحتاج الأمر إلى رأس مال استهلالي من أجل تمويل عمليات جمع الأموال من القطاع الخاص والاستثمار إلى أن يصير بالإمكان استخدام ما يكفي من التبرعات لتغطية مثل هذه التكاليف وتُصبح العملية ذاتية التمويل.

7- ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالقطاع الخاص في عام 2018، ومن حيث التبرعات الفردية يمثِّل عام 2018 عام الاختبار وبناء القدرات، التي تموَّل حالياً بواسطة مبادرة مؤسسية حاسمة يُخصَّص بمقتضاها 3 ملايين دولار أمريكي من خلال خطة الإدارة **للبرنامج** (2018-2020).

الملحق الثاني

صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة

1- يتضمن هذا الملحق معلومات إضافية عن استخدام صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة (صندوق مقابلة المساهمات) فيما بين عامي 2003 و2016 واقتراح الإدارة إعادة تنشيطه عن طريق تخصيص 30 مليون دولار أمريكي له من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة.

2- *وحدَّدت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إطاراً عالمياً جديداً يضع الملكية الوطنية وتعبئة الموارد المحلية واستخدامها بفعالية في صميم جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة*. ولا يزال تحقيق الهدف 2 للتنمية المستدامة والوصول إلى الأشخاص الذين لا يزالون متأثرين بانعدام الأمن الغذائي البالغ عددهم 815 مليون نسمة يتطلب إطلاق قدرات الحكومات المضيفة والبلدان النامية الأخرى على المساهمة في القضاء على الجوع وسوء التغذية، واستخدام **البرنامج** مرافق وأدوات التمويل بكامل طاقتها من أجل تعبئة الموارد.

التوأمة وصندوق مقابلة المساهمات

3- يوفِّر صندوق مقابلة المساهمات أموالاً نقدية من أجل "التوأمة"، أي الأموال النقدية اللازمة لتغطية تكاليف التشغيل والدعم المتصلة بالمساهمات العينية المقدَّمة من البلدان المؤهلة[1] التي لا يمكنها تقديم أموال لتغطية تلك التكاليف وبالتالي تحقيق الاسترداد الكامل للتكلفة. ومنذ إنشاء الصندوق المذكور، سُجلت زيادة كبيرة في التوأمة الإجمالية (في إطار صندوق مقابلة المساهمات وخارج إطاره)، وأدى ذلك إلى توليد موارد عينية بقيمة تناهز مليار دولار فيما بين عامي 2003 و2016.

استخدام صندوق مقابلة المساهمات

4- صُرف ما مجموعه 47.5 مليون دولار أمريكي من خلال صندوق مقابلة المساهمات وبات بذلك خامس أكبر مصدر للنقدية اللازمة للتوأمة فيما بين عامي 2003 و2016[2]. واستُخدمت نسبة 69 في المائة من المبلغ المصروف من الصندوق للاستفادة من مساهمات البلدان المضيفة المقدَّمة إلى **البرنامج** من أجل العمليات المنفذة داخل البلدان. ويسَّرت النسبة المتبقية، وهي 31 في المائة، مساهمات البلدان النامية المؤهلة المقدَّمة إلى عمليات **البرنامج** في البلدان الأخرى، وهو ما عزَّز التعاون بين البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

5- وأثبت صندوق مقابلة المساهمات، رغم حجمه المتواضع، أنه أداة تمويلية فعالة ومبتكرة لخدمة البلدان الأقل نمواً والبلدان المنخفضة الدخل، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، إذ يوفِّر حوافز تُشجِّع على تعبئة الموارد العينية المحلية وتعزيز القيادة والملكية الوطنيتين. وساهم الصندوق في تحقيق أثر مضاعف على التمويل، فقد تلقى **البرنامج** مقابل كل دولار استثمره من أموال الصندوق مساهمات عينية بما قيمته 1.6 دولار أمريكي بما مجموعه 76 مليون دولار أمريكي فيما بين عامي 2003 و2016. والأرجح أن **البرنامج** ما كان ليحصل على تلك المساهمات لو لم يكن صندوق مقابلة المساهمات قائماً.

6- واستُخدم ثمانون في المائة من المساهمات العينية التي وظِّف صندوق مقابلة المساهمات لتوأمتها في الأنشطة الإنسانية وأنشطة الإنعاش وبناء القدرة على الصمود، لا سيما في البلدان الأقل نمواً والبلدان المنخفضة الدخل. وحصل ثلاثة وثلاثون بلداً متلقياً على مساعدة من خلال الصندوق، وكان على رأسها بنغلاديش والكاميرون وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي وكينيا

---

[1] تُحدَّد الأهلية وفقاً للمادة الثالثة عشرة - 4 (و)، والوثيقة WFP/EB.3/2004/4-C التي تنص على: "تحديد ما إذا كانت الدولة العضو غير القادرة على سداد جميع التكاليف تستحق معاملة خاصة، وللتأكد من تطبيق معايير موضوعية في هذا الشأن، فإن **البرنامج** يقترح استخدام نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي كمعيار". وتُعيَّن البلدان المؤهلة للتوأمة بأنها البلدان الأقل نمواً والبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا وفقاً للتصنيف الذي وضعته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

[2] بلغ سقف الإنفاق السنوي لصندوق مقابلة المساهمات خلال تلك الفترة 4 ملايين دولار أمريكي.

وملاوي والفلبين والسودان وزامبيا. ويندرج معظم البلدان المتلقية ضمن البلدان الأقل نمواً والبلدان المنخفضة الدخل وبعضها ينتمي إلى البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

7- بالإضافة إلى ذلك، وفي ظل تطور البلدان اقتصادياً، ساعد صندوق مقابلة المساهمات تلك البلدان على تعبئة الموارد المحلية لدعم برامج المساعدة الغذائية المقدّمة من **البرنامج** ليس فقط في أقاليمها، بل وكذلك في البلدان الأخرى. من ذلك على سبيل المثال أنه أثناء الاستجابة للمجاعة التي اجتاحت منطقة القرن الأفريقي في الفترة 2012/2011، جرت توأمة موارد الصندوق مع المساهمات العينية المقدَّمة من المانحين في الإقليم، مثل أنغولا، وموزامبيق، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وعزَّز ذلك بالتالي التضامن والتعاون على الصعيد الإقليمي.

8- وفي الظروف التي لم تتح فيها فوراً موارد التوأمة الثنائية أو عندما تطلبت مفاوضات مطوَّلة بصورة مفرطة، أتاح الصندوق مرفقاً للاستجابة السريعة والمرنة أتاحت للجهات المانحة الناشئة تلبية الاحتياجات الإنسانية في الوقت المناسب. من ذلك على سبيل المثال أن أموال الصندوق التي استخدمت في الاستجابة للفيضانات التي اجتاحت ملاوي في عام 2015 دعمت الاستجابة الوطنية لحالة الطوارئ، وأتاح ذلك القيام في الوقت المناسب بتوزيع 531 4 طناً متريّاً من الذرة من احتياطيات الحبوب التي كانت تحتفظ بها الحكومة.

توسيع قاعدة الجهات المانحة للبرنامج

9- ساعد نجاح استخدام صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة على إرساء التوأمة كآلية لتعبئة المساعدة العينية من الجهات المانحة الناشئة، ويسَّر توسيع قاعدة الجهات المانحة **للبرنامج**، حيث شجَّع مشاركة 30 حكومة في هذا المضمار وحفَّز تكوين شراكات موارد جديدة. وكانت الجهات المانحة الرئيسية التي قدمت مساهمات عينية في الفترة من عام 2003 إلى عام 2016 هي الجزائر، وبنغلاديش، والبرازيل، وكوبا، وكينيا، وملاوي، والفلبين، والسودان، وتايلند، وزامبيا. ويندرج حالياً ما يقرب من نصف الجهات المانحة للصندوق ضمن البلدان الأقل نمواً، وتندرج عشرة بلدان ضمن البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، بينما لحقت سبعة بلدان بمركز البلد المتوسط الدخل من الشريحة العليا خلال تلك الفترة ولم تعد مؤهلة للتمويل من الصندوق المذكور.

10- وقدَّم عدد من البلدان - بما فيها كوبا، وملاوي، وباكستان، وزامبيا - مساعدات عينية يمكن التنبؤ بها لعدة سنوات بتيسير من صندوق مقابلة المساهمات، واستمرت في ضمان أموال التوأمة الثنائية من مصادر أخرى غير صندوق مقابلة المساهمات. ودفعت بلدان أخرى، مثل كمبوديا وملاوي، جزءاً من التكاليف التشغيلية وتكاليف دعم مساهماتها العينية بأموالها الخاصة من خلال صندوق مقابلة المساهمات، بينما وصلت بلدان أخرى (الجزائر، وأذربيجان، والعراق) إلى مركز البلد المتوسط الدخل من الشريحة العليا وبدأت في سداد كامل قيمة التكاليف التشغيلية وتكاليف الدعم المتصلة بمساهماتها العينية بأموالها الخاصة.

اقتراح إعادة تنشيط صندوق مقابلة المساهمات

11- سيستفيد اقتراح إعادة تنشيط صندوق مقابلة لمساهمات، من خلال تخصيص 30 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة من الخبرات الإيجابية المكتسبة حتى الآن وسيوائم الصندوق المذكور مع الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021) وسيتيح فرصاً جديدة لتعبئة الموارد في إطار نموذج العمل المتطور في **البرنامج**.

12- وسيظل صندوق مقابلة المساهمات بعد إعادة تنشيطه مرفقاً يتيح للبلدان المؤهلة دعم أنشطة **البرنامج** في أقاليمها وفي البلدان الأخرى أثناء تطورها الاقتصادي. وسوف يُكمِّل ويُعزز، مثلما كان عليه الحال دوماً، ترتيبات التوأمة القائمة عن طريق توفير موارد الملاذ الأخير التي لا تتاح إلاّ عندما تُستنفد أموال التوأمة الأخرى، ويكفل إتاحة مرفق يُمكِّن البلدان المؤهلة من الالتزام بالموارد المتاحة في الوقت المناسب لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة.

13- وبالإضافة إلى معايير التخصيص المحدَّدة في الفقرتين 26 و27 من الوثيقة WFP/EB.A/2018/6-C/1، يُقترح أن تكون أقل مدة نشاط لصندوق مقابلة المساهمات بعد إعادة تنشيطه 3 سنوات من 2019 إلى 2021. وسيكون الصندوق في غضون تلك الفترة

مفتوحاً أيضاً للمساهمات الموجَّهة من الجهات المانحة المهتمة، على غرار حساب **البرنامج** الخاص بالاستجابة العاجلة. وسيكون هذا الإطار الزمني كافيا لتوفير أدلة أخرى ولتقييم أثر الصندوق ومنافعه على الأجل الأطول في السياق العالمي الراهن، وهو ما سيتيح للمجلس التنفيذي النظر في إمكانية دعم الصندوق في المستقبل.